أكد أن القطاع المصرفي سيظل موضع قوة في المدى القريب

الهاشل: الاعتماد على النفط أبرز المخاطر رغم المصدات المالية القوية

صرح محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل بأن بنك الكويت المركزي قد أصدر تقرير الاستقرار المالي لعام 2018، وهو التقرير الدوري السابع الذي يُعده ويُصدره البنك المركزي ضمن جهوده الرامية إلى تعزيز الشفافية والإفصاح العام من خلال توفير المعلومات والإحصاءات الموثوقة ذات الصلة بالقطاع المصرفي والمالي الكويتي.

وحول النظرة المستقبلية أشار المحافظ إلى أنه من المتوقع أن يظل القطاع المصرفي على نفس المستوى من القوة والمتانة والاستقرار على المدى القريب، مع استمرار تحسن جودة الأصول. ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع رصيد المخصصات في دعم سياسة الشطب الفعالة، ومن ثم مساعدة البنوك على تجنب تنامي أي قروض غير منتظمة في سجلاتها.

وفي هذا السياق، أكد المحافظ على دور المخصصات الوفيرة في مساعدة البنوك على الانتقال السلس نحو تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في الموعد المحدد لتطبيقه. كما يتوقع أن تظل السيولة عند مستويات مطمئنة، وسوف يساعد استئناف إصدار أدوات الدين الحكومي، بعد صدور قانون الدين العام، على إتاحة بدائل إضافية للبنوك للاستثمار في الأوراق الحكومية الخالية من المخاطر.

ومن جهة أخرى، هناك فرصة لنمو ربحية البنوك في ظل تحسن الأحوال الاقتصادية والارتفاع الطفيف في إيرادات الفوائد وزيادة الائتمان وتراجع المخصصات والزيادة المحدودة للغاية أو لربما انعدام الزيادة في القروض غير المنتظمة. وفي ضوء كل ما سبق، يمكن الجزم بأن القطاع المصرفي المحلي سيظل في موضع قوة ومتانة على المدى القريب. ومع ذلك فإن المخاطر الناجمة عن العمليات الأجنبية للبنوك يمكن أن تزيد، وخاصة في الدول التي تشهد ظروفاً أمنية أو اقتصادية غير مستقرة.

وعلى الصعيد الاقتصادي الأشمل، ذكر المحافظ أن اعتماد دولة الكويت على النفط بالنسبة لصادراتها وإيراداتها ونشاطها الاقتصادي ككل يظل أبرز المخاطر الرئيسية للدولة ويجعلها عرضة لمخاطر انخفاض وتقلبات أسعار النفط، وذلك بالرغم من المصدات المالية القوية التي تساعد الحكومة على تطبيق سياسة مالية لمواجهة التقلبات الاقتصادية. وعليه، أكد المحافظ أهمية الإصلاحات المالية والاقتصادية الشاملة للحد من الاعتماد على الإيرادات النفطية، وأنه بفضل وفرة المدخرات المالية وتدني مستوى الدين العام، يمكن لدولة الكويت تحمل هذه الإصلاحات بحيث تسير بمستوى تدريجي مع ضمان سلامة تطبيق جميع الإجراءات الضامنة لذلك.

ولفت المحافظ إلى أن التدابير التحوطية الكلية التي استخدمها بنك الكويت المركزي وبرامج الرقابة من أجل الكشف المبكر عن المخاطر وأثرها على الاستقرار المالي قد ساعدت القطاع المصرفي الكويتي على الاستمرار بالحفاظ على قوة ومتانة أدائه خلال عام 2018، وذلك بالرغم من التحديات الاقتصادية والمالية الناجمة عن تداعيات الهبوط الحاد الذي شهدته أسعار النفط، منذ بداية النصف الثاني من عام 2014، وما شهدته هذه الأسعار من تقلبات في أسواق النفط العالمية.

ونوّه المحافظ إلى أن السياسات الرقابية التي تم انتهاجها في مجال سياسات التحوط الكلي والتي استهدفت تعزيز متانة مؤشرات السلامة المالية للبنوك، قد مكنت هذه البنوك من دخول حقبة تقلب أسعار النفط من موقع قوة من خلال بناء مصدات مالية تعزز قدرتها على مواجهة الصدمات مع الاستمرار في تقديم خدماتها المالية إلى مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني بكفاءة عالية، وهو ما يظهره النمو الإيجابي لأداء البنوك في المجالات التي تشكل الدعائم الأساسية للاستقرار المالي.

وقد تناول المحافظ بإيجاز المحاور الأساسية التي تضمنها التقرير وذلك على النحو التالي:

محمد الهاشل

- 11.5 مليار دولار رصيد الدين العام الكويتي بنهاية عام 2018
- ميزانية القطاع المصرفي سجلت نمواً لتبلغ قيمة الأصول 76.7 مليار دينار
- نسبة القروض غير المنتظمة انخفضت لتصل في ديسمبر 2018 إلى 1.6 بالمئة
- اختبارات الضغط لـ «المركزي» أظهرت قدرة البنوك على مواجهة المخاطر

الوساطة المالية

1 – سجلت ميزانية القطاع المصرفي (على أساس مجمّع) نسبة نمو بلغت 4.3% خلال عام 2018، ليصل إجمالي قيمة الأصول إلى نحو 76.7 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2018.

2 – جاءت الزيادة في أصول القطاع المصرفي مدعومة بالنمو في محفظة الائتمان المحلي التي سجلت نسبة نمو 4.9% مقارنة بما نسبته 3.9% في عام 2017، وجاء هذا النمو في المحفظة مدعوماً بشكل أساسي بالنمو في كل من القروض الشخصية والنمو في الائتمان المقدم لقطاع النفط.

3 – شهدت الودائع (على أساس مجمع) تباطؤاً في النمو، حيث سجلت نسبة نمو 2.4% في عام 2018 مقارنة بنسبة نمو قدرها 7% لعام 2017. ولذلك فقد عمدت البنوك إلى تمويل جانب من الزيادة في محفظة القروض المحلية من خلال ما لديها من فوائض سيولة والتي تم تعزيزها من خلال تدفقات السيولة في الاقتصاد، حيث ظلت تحتفظ بأرصدة سائلة عالية الجودة وبما يفوق متطلبات الحدود الدنيا لنسب السيولة الرقابية.

ومن جانب آخر فإن القطاع المصرفي يتمتع بقاعدة تمويل قوية ومستقرة حيث تشكل الودائع لأجل نسبة في حدود 66% من إجمالي الودائع، يدعمها قاعدة رأسمالية قوية. ومما لاشك فيه أن هذه المؤشرات تعكس الجوانب الداعمة للاستقرار المالي في هذا المجال.

جودة الأصول

4 – استمر التحسن في جودة الأصول حيث سجلت نسبة القروض غير المنتظمة، على أساس مجمع، مزيداً من الانخفاض لتصل في نهاية ديسمبر 2018 إلى 1.6% وهو مستوى متدن تاريخياً (1.3% على مستوى النشاط المحلي) وأقل من النسبة قبل الأزمة المالية العالمية البالغة 3.8 % في عام 2007.

الربحية

5 – واصلت البنوك الكويتية تحقيق أرباح صافية مجمعة حيث ارتفع صافي الأرباح الخاص بمساهمي البنك لعام 2018 إلى نحو 959 مليون دينار كويتي بنسبة نمو سنوي 18% مقابل 9% في العام الماضي.

الملاءة ومقاومة الصدمات

6 – واصلت البنوك الكويتية المحافظة على قدرتها الفعالة على مقاومة الصدمات والعمل في ظروف ضاغطة، حيث استمر معدل كفاية رأس المال قوياً بنسبة 18.3% كما في نهاية ديسمبر 2018 وهي أعلى من النسبة المطلوبة بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي البالغة 13% والتي بدورها أعلى من نسبة المعيار الدولي المقدرة من لجنة بازل والبالغة 10.5%.

7 – كذلك فقد أظهرت بيانات معيار الرفع المالي قدرة عالية للبنوك الكويتية على استيفاء متطلبات هذا المعيار، ففي نهاية ديسمبر 2018 بلغت نسبة الرفع المالي لهذه البنوك، على أساس مجمع نسبة 10.3%، وهي تفوق الحدود الدنيا للنسبة التي تحددها تعليمات بنك الكويت المركزي وقدرها 3%.

اختبارات الضغط

8 – أظهرت نتائج اختبارات الضغط ربع السنوية لبنك الكويت المركزي قدرة البنوك، على المستويين الفردي والمجمع، على مواجهة صدمات مختلفة في مخاطر الائتمان والسوق والسيولة وفق مجموعة واسعة من السيناريوهات الاقتصادية الكلية والجزئية.

مخاطر السوق والسيولة

9 – بلغت نسبة استثمارات البنوك في الأسهم حوالي 15.7% من إجمالي استثماراتها، في حين بلغت نسبة أسهم الشركات المقدمة ضمانات حوالي 19% من إجمالي الضمانات لدى البنوك. ورغم أن هذه النسب أعلى قليلاً من تلك المسجلة في عام 2017، إلا أن انكشاف البنوك لسوق الأسهم قد تراجع بشكل كبير في العامين الأخيرين. ويجدر التنويه إلى أن مخاطر سوق الأسهم تظل محصورة في نطاق محدود وذلك في ضوء الضوابط الرقابية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن الحدود القصوى للقروض التي تقدمها البنوك إلى العملاء بغرض تمويل شراء الأسهم.

10 – ظلت مستويات السيولة قوية لدى البنوك، حيث تجاوز معيار تغطية السيولة، وهو أحد المعايير المالية في إطار حزمة إصلاحات بازل (3)، لدى البنوك بشكل مريح الحد الأدنى المطلوب (90% لعام 2018)، وكذلك الحد الأدنى النهائي المطلوب (100% لعام 2019).

الأسواق المحلية

11 – في إطار عمليات أسواق النقد والصرف الأجنبي والأسهم والعقارات، أشار المحافظ إلى ما يلي:

قام بنك الكويت المركزي بتاريخ 21/3/2018 برفع سعر الخصم من 2.75% إلى 3% بعد إعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن رفع سعر الفائدة بمعدل ربع نقطة مئوية. إلا أن بنك الكويت المركزي لم يُجار الاحتياطي الفيدرالي في ثلاث زيادات أقرها في يونيو وسبتمبر وديسمبر 2018، ونوّه المحافظ في هذا الشأن إلى أن سياسة سعر الفائدة لدى البنك المركزي تأتي في إطار متطلبات تعزيز الاستقرار النقدي وتوفير بيئة محلية داعمة للنمو الاقتصادي، وفي ضوء تحركات أسعار الفائدة العالمية وما تتطلبه من تعزيز تنافسية وجاذبية الدينار الكويتي. ولذلك فإن بنك الكويت المركزي، وفي ضوء ربط سعر صرف الدينار بسلة العملات الموزونة، فإنه لا يقوم بالضرورة بمجاراة مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في مجال تحركات أسعار الفائدة.

12 – كذلك ناقش التقرير التحسن الذي شهده أداء بورصة الكويت خلال عام 2018، وعودة النشاط القوي لقطاع العقار.

نظم المدفوعات والتسويات

13 – ولما كانت نظم المدفوعات والتسويات المتطورة من مقومات الاستقرار المالي، فقد سلَّط التقرير الضوء على تطور نظم الدفع والتسويات، مشيراً إلى استمرار نظم مدفوعات التجزئة والمدفوعات الكبيرة في تحقيق معدلات نمو ملحوظة، مما يؤكد أهمية الدور الذي تلعبه نظم الدفع الحديثة في تسهيل كم كبير من المعاملات المالية اليومية.

وانخفض الرصيد القائم للدين العام في الكويت بنهاية 2018 إلى 3.5 مليار دينار (11.5 مليار دولار)، وذلك حسب تقرير الاستقرار المالي الصادر عن بنك الكويت المركزي أمس الأربعاء.

إقبال فاق عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب بنسبة 17 بالمئة

«المشاريع» تستكمل الاكتتاب في زيادة رأس المال وتجمع 95.08 مليون دينار

أعلنت شركة مشاريع الكويت (القابضة) استكمال عملية الاكتتاب في زيادة رأسمال الشركة بنجاح وتخصيص الأسهم للمساهمين المشتركين. وكان مجلس إدارة الشركة قد وافق في شهر يناير الماضي على رفع رأس المال بهدف دعم النمو الإيجابي الذي تواصل شركاتها التابعة تحقيقه وذلك من خلال الاستثمار في شركات المحفظة الرئيسية. وقد شهدت عملية الإكتتاب إقبالاً فاق عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب بنسبة 17 في المائة وذلك من المساهمين الحاليين لشراء الأسهم العادية الجديدة البالغ عددها 452،748،662 سهماً حيث تم جمع ما يقارب 95.08 مليون دينار كويتي ما يمثل زيادة بنسبة 29.3 بالمائة تقريباً عن رأسمال الشركة المصدّر السابق. وبذلك أصبح رأسمال الشركة المصدّر الآن 200 مليون دينار كويتي.

فيصل العيّار

وبهذه المناسبة قال نائب رئيس مجلس الإدارة (التنفيذي) في شركة مشاريع الكويت فيصل العيّار "يعكس الإقبال الكبير على الإكتتاب في أسهم زيادة رأسمال الشركة ثقة المساهمين في الأداء الذي تحققه الشركة واستراتيجيتها طويلة الأجل ونحن نقدّر عالياً هذه الثقة. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى هيئة أسواق المال والهيئات الرقابية لدورها في تسهيل عملية رفع رأس المال، كما أننا نقدر بشكل كبير الجهود التي بذلتها وكالات التصنيف العالمية التي عملت خلال العقد الماضي على إعداد ونشر التقارير الخاصة بالتصنيف الإئتماني لشركة المشاريع".

«هانيويل» تنفذ مشروع توسعة مجمع الزور النفطي

أعلنت شركة هانيويل (المدرجة في بورصة نيويورك تحت الرمز: HON) عن اختيارها من قبل الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبيك) لتنفيذ مشروع توسعة وإعادة تأهيل أقسام التكرير والبتروكيماويات في مجمع الزور النفطي، بهدف زيادة القدرة الإنتاجية من مُشتقات الوقود والبتروكيماويات ضمن المجمع.

وستقوم "هانيويل يو أو بي" المتخصصة في منح تراخيص التكنولوجيا وعمليات التكرير ومُعالجة البتروكيماويّات، بتقييم مكونات والقدرة لإنتاج البنزين في المجمّع، إلى جانب توفير تراخيص التكنولوجيا وخدمات التصميم والمعدات الرئيسية، فضلاً عن المواد المحفزة فائقة التطوّر والمواد المتصّة، وذلك للمساعدة على إنتاج الوقود نظيف الاحتراق، ومواد البارازيلين والبروبيلين وغيرها من البتروكيماويات.

وبهذا الصدد، قال رشاد عبدالله، رئيس شركة هانيويل في الكويت: "تلتزم هانيويل بدعم مسيرة النمو والتطور طويل الأمد لدولة الكويت في قطاع الطاقة، حيث تعمل على تسخير تقنياتها المبتكرة وبرامجها التدريبية المتقدمة للمساعدة على تحقيق أهداف رؤية "كويت جديدة 2035"، بالإضافة إلى الرؤية الطموحة التي وضعتها "مؤسسة البترول الكويتية" لعام 2040".

مجمع الزور النفطي

«وربة» يجري سحب «السنبلة» الأسبوعي

يجري بنك سحب السنبلة الاسبوعي الثامن والعشرون اليوم الخميس؛ ويتم إجراء السحوبات بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعه وموظفي بنك وربة.

يمثل حساب السنبلة الخيار الأمثل لكل الراغبين بتوفير الأموال وتحقيق عوائد مالية ثابتة على أرصدتهم في الوقت نفسه بالاضافة الى فرصاً للفوز بجوائز نقدية طوال العام. وتماشياً مع رغبته بتطوير وتحديث خدماته وحلوله المصرفية بما يتوافق مع تحقيق المصلحة والفائدة الأكبر لعملائه ونظراً لتنامي قاعدة عملائه والتجاوب الكبير الذي لقاه الحساب، يعيد بنك وربة إطلاق حملة "السنبلة" بحلّة جديدة ومتطورة في 2019 تطوي في ثناياها جوائز نقدية وعينية أكبر ، حيث قام بتعديل وتيرة السحوبات والقيمة الإجمالية للجوائز النقدية والعينية التي يحصل عليها العملاء لتصل الى أكثر من مليون دينار كويتي!

2.6 مليون دينار أرباح «جلوبل» بالنصف الأول

أعلن بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) عن تحقيق أرباح نصف سنوية بقيمة 2.6 مليون دينار (8.7 مليون دولار)؛ مقابل 2.9 مليون دينار (9.7 مليون دولار) أرباح الفترة المماثلة من عام 2018، بانخفاض نسبته 10.3 بالمائة.

وبحسب بيان للشركة أمس الأربعاء، بلغ إجمالي الإيرادات 8 ملايين دينار بارتفاع بنسبة 7.3 بالمائة عن العام الماضي.

وبلغت الإيرادات من الرسوم والعمولات، التي تمثل 70.7 بالمائة من إجمالي الإيرادات، 5.6 مليون دينار بارتفاع بنسبة 14 بالمائة عن الفترة نفسها من العام 2018.

نمو بنسبة 42 بالمئة .. للنصف الأول من سنة 2019

«Ooredoo» تعلن عن تحقيق إيرادات بقيمة 310 مليون دينار

أعلنت الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة ش.م.ك.ع "Ooredoo الكويت" عن نتائجها المالية للنصف الاول من سنة 2019 ، و ارتفعت قاعدة العملاء الموحدة بنسبة 2% لتصل إلى 26.7 مليون في نهاية النصف الاول من سنة 2019 مقارنة بـ 26.1 مليون في الفترة عينها من سنة 2018.

حققت كلٌ من الكويت وتونس والمالديف نمواً جيداً بالعملة المحلية. ومع ذلك، تأثرت الإيرادات بالدينار الكويتي بسبب انخفاض قيمة الدينار التونسي بنسبة 21% وانخفاض إيرادات Ooredoo الجزائر بشكل رئيسي بسبب ضعف البيئة الاقتصادية وانخفاض قيمة العملة بالإضافة إلى الاسعار التنافسية. ونتيجة لذلك، انخفضت الإيرادات المجمعة بنسبة 9% لتصل إلى 310.4 مليون دينار كويتي للنصف الأول من سنة 2019 ، مقارنة بـ 341.4 مليون دينار كويتي لنفس الفترة من عام 2018.

ارتفع الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 8% في النصف الأول من سنة 2019 ليصل إلى 115.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة عينها من سنة 2018 والذي بلغ 107.6 مليون دينار كويتي مدعوماً بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 16، وهو معيار محاسبي جديد وبالكفاءة التشغيلية.

بلغ صافي الأرباح العائدة للشركة مبلغاً وقدره 17.3 مليون دينار كويتي للنصف الاول من سنة 2019 وهو ما يمثل نمواً قوياً بنسبة 42% مقارنة بـ 12.2 مليون دينار كويتي للفترة عينها من عام 2018 وذلك بدعم الأداء الجيد من Ooredoo الكويت و Ooredoo تونس.

بلغت الأرباح المجمعة للسهم الواحد 35 فلساً في النصف الاول من سنة 2019 مقارنة بـ 24 فلساً للسهم الواحد في نفس الفترة من السنة الماضية.

وعلّق الشيخ رئيس مجلس الإدارة سعود بن ناصر آل ثاني، ، على أداء مجموعة Ooredoo قائلا: لقد شهدت عملياتنا في الكويت ارتفاع الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 48% خلال النصف الأول من السنة مدفوعا بتحقيق وفر من خلال برنامج تحسين كفاءة التكلفة

سعود بن ناصر آل ثاني

مصحوبا بالأثر الإيجابي لتطبيق معيار التقارير المالية الدولية 16.

«جنرال إلكتريك»: تحديثات التوربينات الغازية في «الصبية» تعزز الإنتاجية

باشرت كل من وزارة الكهرباء والماء وشركة "جنرال إلكتريك للطاقة" التطبيق الناجح لحلول التحديث الشاملة لمحطة "الصبية الغربية" لتوليد الطاقة العاملة بالدورة المركبة باستطاعة 2000 ميجاواط. وتضمنت المرحلة الأولى من المشروع تركيب تحديثات "تحسين مسار الغاز AGP الرائدة التي طورتها "جنرال إلكتريك" الأمر الذي أثمر عن زيادة إنتاجية اثنين من التوربينات الغازية في المجمع رقم 1 بنسبة أكثر من 6 بالمئة، وهو ما أدى بدوره عن رفع إنتاجية الطاقة في المحطة بأكثر من 35 ميجاواط.

بهذه المناسبة قال الدكتور خالد علي الفاضل، وزير النفط ووزير الكهرباء والماء: "لطالما كان تركيزنا موجهاً نحو إيجاد حلول فعالة لتحسين أداء البنى التحتية لقطاعي الماء والكهرباء في الدولة، كأحد أهم أولويات رؤية 'كويت جديدة 2035'.

ومن جانبه قال الشيخ الدكتور مشعل جابر الأحمد الصباح، مدير عام "هيئة تشجيع الاستثمار المباشر": "تواصل الهيئة جهودها الداعمة لجذب الاستثمارات المباشرة ذات القيمة المضافة إلى دولة الكويت، لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، واعتماد الابتكارات التقنية التي تمنح زخماً أكبر لتطوير البنى التحتية، تماشياً مع رؤية 2035.

وقال جوزيف أنيس، الرئيس والرئيس التنفيذي لوحدة أعمال خدمات الطاقة وأنظمة الطاقة الغازية لدى "جنرال إلكتريك" في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا: "نحن فخورون بدعمنا لتطور قطاع الطاقة الكويتي منذ سبعينيات القرن الماضي لما فيه خير ورفاه الشعب الكويتي، والمساهمة في وضع أسس البنى التحتية اللازمة لبناء اقتصاد حديث وتنافسي.